المشاركون في الدورة التدريبية عن تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى (ختان الإناث) يتحدثون لـ 14 أكتوبر :

الدورة هدفت إلى الحد من الممارسات الضارة للإناث (ختان البنات)

(ختان الإناث) ظاهرة وافدة إلى المجتمع اليمني من دول القرن الأفريقي

الفتيات يعانين تشوهات والتهابات مزمنة جراء الختان

القانون اليمني ليس فيه نص عقابي تحت مسمى (ختان الإناث)

هناك قرارات وزارية تمنع العاملين في المهن الصحية من ممارسة (ختان الإناث)

لقاءات / منى علي قائد

اختتمت في المركز الإقليمي لمكافحة السل بعدن الدورة التدريبية عن تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى « ختان الإناث» وتهدف إلى الحد من الممارسات الضارة بالإناث « ختان البنات ».

وناقشت الدورة على مدى يومين عدداً من الموضوعات المتعلقة بالعنف القائم على الجنس وشرح ظاهرة الختان « أضرارها الجسدية والنفسية والاجتماعية» وكذا شرح الختان من الناحية الدينية وكذا القانونية.

(14 أكتوبر) التقى بعدد من المشاركين في الدورة وكانت الحصيلة في السطور التالية:

بداية التقينا الدكتور أيهاب عبدالقادر علي الشيباني منسق مشروع التوعية للتخلي عن ظاهرة ختان الإناث (جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية فرع عدن) حيث قال : إن مشروع التوعية للتخلي عن ظاهرة ختان الإناث بدأ في عام 2008م في محافظة عدن حيث نسقت جمعية الإصلاح الاجتماعي مع مفوضية اللاجئين لاستهداف هذا المشروع اللاجئين الصومال والأثيوبيين في منطقة البساتين في دار سعد كون هذه الظاهرة وافدة إلى المجتمع اليمني من دول القرن الأفريقي وهي عادة سيئة لها أضرار صحية ونفسية على الفتيات في مستقبل حياتهن الزوجية لما ينتج عن هذه الظاهرة من تشوهات والتهابات مزمنة وآلام عند المعاشرة بين الزوجين وقد سجلت حالات وفاة بسب النزيف الحاد الذي يتسبب في هبوط الدورة الدموية بشكل سريع ما يؤدي إلى الموت.

رأي الدين أو الشرع في ختان الإناث

التقينا بالشيخ محمد فيصل باحميش (محاضر في كلية التربية قسم الدراسات الإسلامية) فقال : إن المتتبع لظاهرة الختان في كتب الفقه الإسلامي يجد أن علماء الإسلام خصوصاً فقهاء الأمة قد تعددت آراؤهم حول ختان الإناث بين قائل بوجوبه وقائل بأنه سنة وقائل بأنه مكرمة ولم يقل أحد منهم بحرمته أو عدم جوازه بل كل الفقهاء متفقون على أن ختان الإناث لا يتعدى أن يكون أمراً جائزاً مشروعاً.

واستطرد قائلا: إن كل هؤلاء الفقهاء قد استدلوا بأدلة من الكتاب والسنة كلها لا تخلو من مقال ما عدا حديث النبي صلى الله عليه وسلم « إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل» وفي ضوء هذا الحديث قلنا إن ختان الإناث مشروع ولكن هذه الأشياء الجائزة المشروعة قد تتحول إلى أشياء محظور فعلها إذا ثبت أن فيها ضرراً على الإنسان ولان الأطباء أكدوا أن ختان الإناث فيه أضراراً بالغة على المرأة من الناحية الصحية والاجتماعية والنفسية فقد ذهب كثير من الفقهاء المعاصرين إلى تحريمه كالدكتور / يوسف القرضاوي وغيره بناءً على قواعد الشريعة العامة « لا ضرر ولا ضرار » و « الأصل بقاء الشيء على ما كان عليه» إلا إذا رأى الطبيب المسلم بأن في الختان فوائد للمرأة فلا مانع من ذلك. والله اعلم.

أما المحامية سوزان السقاف محامية لمنظمة إنترسوس فقالت عن الوضع القانوني لختان الإناث بأنه لا يوجد نص عقابي في القانون اليمني تحت مسمى «جريمة ختان الإناث»وإنما توجد قرارات وزارية تمنع العاملين في المهن الصحية من ممارسة هذا الفعل «ختان الإناث» وهو موصوف ضمن جريمة تسمى « العاهة المستديمة» وقد عرفت «العاهة المستديمة » في نص المادة (242) من قانون الجرائم والعقوبات اليمني رقم (12) لسنة 1994م.

وأوضح الأخ علي شيخ علي مشرف النشاطات بمدرسة خولة بنت الازور خلال لقائنا به قائلاً:-

تعتبر الدورة مهمة جداً للمجتمع بشكل عام ولنا نحن بشكل خاص ، حيث أنها تفيد المجتمع الذي يمارس هذه العادة السيئة وتقوم بتوعيته من أجل الحد من تلك الظاهرة غير المستحبة عند بعض الناس.

وأشار إلى أن من المواضيع التي ناقشتها الدورة رأي الطب في هذه الظاهرة وقد اثرى الأطباء بشكل ممتاز موضوع الختان عند الإناث وكذلك رأي الشرع من حيث التحليل والتحريم لهذه الظاهرة وكذا رأي العلماء والفقهاء.

وأضاف بقوله « لقد استفدنا استفادة ممتازة من هذه الدورة والتي تعتبر اقصر دورة والمفترض أن تكون الفترة الزمنية كافية من اجل اثراء الموضوع بشكل وافٍ وكامل».

وتحدثت الأخت فاطمة أحمد عبدالله - معلمة في مدرسة خولة بنت الازور قائلة:-

إن الدورة مهمة جداً خاصة أنها أعطتنا فكرة عما تعانيه المرأة من عنف في البلاد الأفريقية وعن الختان والمعاناة بالنسبة للمرأة في بعض المناطق اليمنية.

وأضافت: من الموضوعات التي تناولتها الدورة العنف ومنها اغتصاب المرأة في المناطق التي تعاني من الحروب كما خرجنا بانطباع عما يعانيه غيرنا من العذاب، والاستفادة من خلال نشر هذه المعاناة ونحاول أن نحثهم على تجنبها أما في ما يخص الوقت فقد كان غير كافٍ ولكن أحسن من لاشيء.

وخلال وقفتنا القصيرة مع الأخ خالد ياسين - معلم في مدرسة خولة بنت الازور أفاد بأن للدورة أهمية كبيرة حيث استفدنا منها أشياء كثيرة لم نكن نعرفها سابقاً وقد عرفنا الأمراض الناجمة عن ظاهرة «ختان الإناث» من الناحية الجسدية والنفسية وكذلك حكم الشرع في هذا الموضوع كما نوقش في الدورة سلبيات ظاهرة «ختان الإناث» و كان زمن الدورة غير كافٍ.

فيما أوضحت الأخت كفاية سيف القباطي معلمة في مدرسة البساتين أن الهدف من هذا المشروع هو ترك ختان الإناث لأنه تشويه للأعضاء التناسلية للأنثى وهو مشروع ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع اليمني وبالذات للآباء وأولياء الأمور، حيث نوقشت في الدورة عدة مواضيع مهمة ،منها الأضرار النفسية والصحية والاجتماعية على الإناث، والعنف والممارسات الضارة، وكانت هذه الدورة في قمة الروعة والاهتمام وكذلك حكم الشرع في ختان الإناث.

وأضافت أن هذه الدورة مهمة بالنسبة للمجتمع ونتمنى أن يتفهمها ويأخذها بعين الاعتبار وقد كانت الفترة الزمنية تقريباً كافية ونتمنى أن تستمر أكثر حتى نشبع ثقافتنا في الأمور المهمة التي تخص المجتمع.

- وقالت الأخت سامية محمد صالح - مشرفة اجتماعية في مدرسة خولة بنت الأزور: إن من

عدد من المشاركين في ورشة (الأنظمة الانتخابية الأنسب لتمثيل النساء في البرلمان وأنظمة الحكم) بعدن يتحدثون لـ: 14 أكتوبر :

محمود قياح : مشاركة المرأة اليمنية سياسيا وحزبيا تحظى بالتأييد والمساندة

إلهام عبدالوهاب: المرأة اليمنية قادرة على خوض الانتخابات رغم تخلي الأحزاب السياسية عنها

تهتم الحكومة والعديد من المثقفين في بالعديد من المجالات وعلى وجه الخصوص تمكين النساء من الخوض في المعارك الانتخابية لكي تتبوأ مناصب قيادية تليق بمكانتها كعنصر بشري له تأثير إيجابي لبناء المجتمع في مختلف المجالات. صحيفة (14أكتوبر) التقت عددا من المشاركين وكانت الحصيلة في الآتي :

نبيل عبدالحفيظ: أنظمة الحكم في أي دولة تعاني من ست أزمات

روزا الخامري:من المهم الارتقاء بالوعي الاجتماعي والقانوني بضرورة المشاركة السياسية للمرأة

أجرت اللقاءات / خديجة الكاف

إرساء دعائم العدالة والمساواة

أوضح الأخ محمود قياح - مدير البرامج والممثل المحلي لمؤسسة فريدريش ايبرت الألمانية في مكتب اليمن أن مشاركة المرأة اليمنية وفقاً لنظام الكوتا تحظى بإجماع النخب السياسية بتأييد ومساندة قضية مشاركة المرأة اليمنية سياسيا وحزبياً في مجالس التمكين.

وأضاف في سياق حديثه لـ (14أكتوبر) أن المرأة اليمنية أصبحت تمثل رقماً صعباً لايمكن تجاوزه في حجم مشاركتها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وأكد أن الورشة التي أقيمت لدعم ومساندة تمكين النساء من تمثيل الشعب في مجالس التمكين (البرلمان) ، امتداد لعمل متعاون ومكثف ومستمر بين مؤسسة فريدريش ومركز الشفافية والهدف هو إرساء دعائم العدالة والمساواة سياسياً للمرأة اليمنية،وأن منظمات المجتمع المدني تساهم بشكل كبير في العملية الانتخابية وتم استكمال الجانب النظري لمشاركة المرأة اليمنية سياسيا وحاليا تعمل في الجانب العملي منها .

وأشار إلى أن للمرأة اليمنية حق المشاركة في الحياة السياسية والحزبية وتبوؤ مناصب في البرلمان.

وطالب المشاركين في الورشة كافة بالقيام بواجبهم في توجيه الشعب ودعوته إلى جمع الصف والكلمة وتفويت الفرصة على أعداء الوطن والنأي به عن كل الفتن .. موكداً أنه يجب على كل يمني الحفاظ على الوحدة اليمنية التي بها عزتنا وكرامتنا وحضارتنا.

مقاعد للنساء

فيما أوضحت الأخت الهام عبد الوهاب رئيس مركز الشفافية للدراسات والبحوث أن الورشة تهدف إلى تعزيز مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان للمرأة وستعمل للخروج من المصفوفة بسيناريوهات محددة وواضحة بمواد دستورية وقانونية تدعم وتساند النساء السياسيات للوصول إلى البرلمان والتعرف على النظم الانتخابية وتحقيق مقاعد للنساء بنسبة معينة تتناسب مع حجم عدد سكان الجمهورية اليمنية.

وأضافت الأخت الهام عبدالوهاب أن الهدف من الورشة هو إثبات أن المرأة اليمنية قادرة على خوض معارك الحياة الانتخابية والدخول في المنافسة رغم تخلي الأحزاب السياسية التي تنتمي إليها المرأة عن ترشيحها بمبررات واهية، وإيجاد مناصرين ومؤيدين لقضية المرأة اليمنية كمرشحة للانتخابات.

وأكدت الأخت الهام أن الورشة تناولت على مدى ثلاثة أيام متواصلة بعض المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بأنظمة التمثيل للانتخابات وخلفية عامة حول أنظمة الحكم والنظام البرلماني والنظام الرئاسي والنظام المختلط بالإضافة إلى التركيز على التصويت بنظام الكتلة الحزبية ونظام التصويت البديل (التفضيلي) وهذا النظام يفسح المجال أمام الناخبين للتعبير عن أوجه الأفضلية بين المرشحين بدلا من تحديد اختيارهم الأول فقط.

وقالت : «عملت الورشة على وضع خطط توعوية بأهمية مشاركة المرأة اليمنية بحقها في الترشيح والانتخاب وذلك بمعرفة تقنية البحث عن النظام الانتخابي الأنسب لوصول النساء إلى البرلمان.

التمكين السياسي للمرأة

وتناول الحديث الأخ نبيل عبدالحفيظ ماجد أمين عام المنتدى الاجتماعي الديمقراطي حيث أفاد بأن الورشة تناولت النظم الانتخابية الأنسب لتمثيل النساء في البرلمان، وأنواع أنظمة الحكم والعمل السياسي والتمكين السياسي للمرأة وكيفية ممارسة السلطة وإدارة الشأن العام وطرح بعض الأمثلة للحكومات وأنظمتها السياسية وأنواع الحكومات وأنواع الحكم، ومنها معايير الحكم الرشيد (الشفافية والمساءلة والاستغلال الأمثل للموارد والتمكين والمشاركة والإدارة المثلى والتوازن الجندري).

وأشار إلى أن الدولة تعاني من ست أزمات ،هي: أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة التدخل، أزمة التضليل، أزمة المشاركة وأزمة التوزيع.

وأضاف أن الورشة تهدف إلى اختيار النظم الأنسب لتمثيل المرأة اليمنية في البرلمان وإعداد مسودة مقترحات بالنظم الأمثل لمشاركة النساء في الانتخابات ووصولهن إلى البرلمان «الكوتا» وتمثيل المرأة اليمنية في البرلمان .

توعية الناخبات والمرشحات

وخلال لقائنا بالدكتورة روزا جعفر الخامري - رئيسة قسم التدريب بمركز المرأة - جامعة عدن أستاذة القانون المدني المساعدة كلية الحقوق أكدت أن الورشة تخدمُ قضية مهمة للمرأة وهي التمكين السياسي وتواجدها في البرلمان ومواقع صنع القرار.

وتكمن أهميتها في توعية الشباب من مختلف الأطياف والأحزاب السياسية بضرورة تواجد المرأة في الأحزاب .

وأشارت إلى أهمية اختيار النظام الذي يساهم ويساعد في تحقيق نسبة أكبر في البرلمان وكيفية الاشتغال على المواد القانونية والدستورية لتعديلها كي تضمن نسبة معينة أو حصة معينة للمرأة في البرلمان ولو لفترة مؤقتة كي يبدأ المجتمع بتقبل فكرة وجود المرأة بشكل أكبر إلى أن يرتقي الوعي الاجتماعي والقانوني بمشاركة المرأة السياسية بفاعلية حقيقية ومساواتها من خلال دفعها عن طريق نظام الحصص لتحصل على حقها التشريعي .

وألحت على ضرورة التعاون بين النساء للمطالبة بحقوقهن والمناصرة في الحصول على حق تشريعي قانوني يكفل هذا التطبيق.. والتعاون من أجل توعية الناخبات والمرشحات كي يكن سندا لبعضهن، وكما يجب عليهن (المرشحات) الاستعداد بالتأهيل وتنمية المهارات أكثر ليكنُ في مواقع صنع القرار في أحزابهن وفي البرلمان وفي المواقع القيادية بوصفهن كفاءات حقيقية ورقما نوعيا حقيقيا يساعد على النهوض بواقع المرأة وحقوقها في المجتمع.

وأكدت د . روزا الخامري أن الدورة ممتازة ومتنوعة تتناول الأنظمة الانتخابية وكيفية أخذ النظام الأنسب للنساء والسعي إلى الضغط من أجل تطبيقه.

النظام الانتخابي

أما الأخ سلطان صادق علي سلام - مشارك من محافظة إب - (المؤتمر الشعبي) فتحدث عن انطباعاته عن الورشة حول الأنظمة الإنتخابية الأنسب لتمثيل النساء في اليمن قائلاً:

إن الورشة أقيمت لتتفق عن قرب على تجارب الدول الديمقراطية المتطورة والناجحة في أنظمة الحكم والأنظمة الانتخابية والاطلاع على مراحل تطور العمليات السياسية لتلك البلدان، مع مراعاة الظروف والبيئة والحياة الاجتماعية اليمنية.

وأضاف في سياق حديثه أن المشاركين والمشاركات في الورشة هم من مختلف الأحزاب والتنظيمات السياسية وممثلون عن منظمات المجتمع المدني، وشباب مستقلون ساهموا في اختيار نظام الحكم والنظام الانتخابي الذي يمكن للمرأة من خلاله الحصول على نسبة تمكنها من الدفاع عن حقوقها وتطلعاتها ومشاركتها الفاعلة في اتخاذ القرارات، واقتراح نظام «كوتا» لتمثيل المرأة، بالإضافة إلى وضع برامج موازية لزيادة الوعي والثقافة لتمكين المرأة من ذلك، وفي الأخير أود أن أتقدم بالشكر إلى مركز الشفافية للدراسات والبحوث ومؤسسة فريدريش الألمانية على إقامة هذه الورشة.

النظام الأمثل لتمثيل المرأة

وأوضحت الأخت /أحلام عبدالله القاضي -مديرا دارة التخطيط والدراسات بمركز التدريب الانتخابي باللجنة العليا للانتخابات أن الورشة التدريبية حول الأنظمة الانتخابية الأنسب لتمثيل المرأة وكانت ثرية بمعلوماتها حول أشكال النظم الانتخابية في العالم ومزايا وعيوب كل نظام على حدة .

و أشارت في سياق حديثها إلى أن المشاركين والمشاركات تواصلوا فيما بينهم في أثناء عمل المجموعات (فريق عمل واحد) لاختيار النظام الأمثل لتمثيل المرأة وكما تم عمل مصفوفة متكاملة بالمواد المقترح تعديلها في ظل تطبيق الأنظمة المختلفة لضمان وصول المرأة اليمنية إلى مقاعد البرلمان .

وأكدت أن نظام التصويت البديل التفضيلي هو نظام من الصعب التعامل معه بالنسبة لليمن نظرا لتقدم هذا النظام ثقافيا وإجرائيا بما لايتناسب مع اليمن كدولة نامية ولصعوبة فهم هذا النظام من قبل الناخبين واختتمت حديثها قائلة : نأمل أن نرى المرأة اليمنية في المناصب القيادية والبرلمان بنسبة كبيرة.

الجوانب التشريعية

خلال جولتنا التقينا الأخ أنور السبيت - موظف وزارة الصحة - الذي أشار إلى أن الورشة تناولت خلال ثلاثة أيام معلومات مفيدة حول أنواع الأنظمة الانتخابية وأيها أقرب لتمثيل المرأة أكثر من غيرها في اليمن.

وأضاف أننا تعرفنا على أنظمة الحكم الحديثة وأيها أفضل لليمن وهذا بالطبع يعطينا صورة واضحة لكيفية التعامل في المستقبل مع الجوانب التشريعية والقانونية التي نأمل أن تكون في بلدنا الأسس التي تبنى عليها الدولة الحديثة.

تمثيل المرأة في البرلمان

وأشار الأخ محمد حامد البازلي المدير الفني لفرع اللجنة العليا للانتخابات في محافظة ذمار إلى ما تم في الورشة من مناقشات حول العديد من المواضيع المتعلقة بأنظمة التمثيل بالأغلبية والتعرف على مميزات وعيوب كل نظام على حدة .

وأضاف في سياق حديثه أن نظام الأغلبية النسبية يسمى بنظام الفائز الأول في الانتخابات الرئاسية في 18دولة، ومنها اليمن ، ومميزات هذا النظام انه يعزز الترابط بين الناخب والنائب وتنشأ معارضة متماسكة أيضا تقوم بالنقد والمساءلة ،والتحقيق كحكومة ظل إشرافية ومن عيوبه عدم تناسب الأصوات مع المقاعد واستبعاد تمثيل المرأة من البرلمان حيث لا تكون هي (أكثر المرشحين قبولا) إذا لم تكن للحزب هيكلية وسياسات إيجابية.

وأكد أن الورشة التي انعقدت لفترة محدودة وبسيطة قامت بتحقيق ما لم يتم تحقيقه خلال سنوات طوال وقد توصل جميع المشاركين والمشاركات إلى حلول وبدائل ورؤى موحدة حول مشاركة المرأة اليمنية بحقها الدستوري في الترشيح والانتخاب.

نظام (الكوتا)

ومن جانبها أكدت الدكتورة أريحا الدربي - اختصاصية طب أسنان في لحج أن هذه الورشة تهدف إلى تعزيز مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان للمرأة اليمنية وإيجاد مناصرين ومؤيدين لقضيتها وتعزيز قاعدة بيانات للناشطين والناشطات والمهتمين بالقضايا السياسية للنساء ومتابعتها.

وأضافت في سياق حديثها أن الورشة تناولت بعض المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بمفهوم الكوتا البرلمانية واعتبارات تمثيل المرأة وعيوب ومميزات نظام الكوتا.

وأشارت إلى أن الورشة انعقدت في وقتها المناسب في الوضع الراهن، ما جعل جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية وممثلي منظمات المجتمع المدني ومستقلين من الشباب يستجيبون لهذه الورشة ويتفاعلون معها بإيجابية.

العملية الانتخابية

وتحدث الأخ عادل نعمان - ناشط حقوقي وكاتب صحفي قائلا: تعرفنا من خلال الورشة مجموعة من الأنظمة الانتخابية وخصوصا تلك التي تكفل للمرأة اليمنية التمثيل في المجالس المحلية والبرلمان وغيرها وتتماشى مع تركيبة المجتمع اليمني وما يحمله من العادات والتقاليد ومساواة المرأة بالرجل.

وأضاف: تعرفنا على أنواع أنظمة الحكم وأنواع الحكومات المختلفة على مستوى العالم واستفدنا من هذه الدورة في القيام بعمل سيناريوهات محددة وواضحة بمواد دستورية وقانونية، تدعم وتساعد النساء للوصول إلى البرلمان وعملنا مقترحات لإجراء تعديلات دستورية وقانونية لتمكين النساء والشباب من الوصول إلى مواقع صنع القرار وعضوية مجالس (تمكين) بنسبة تتناسب مع حجم السكان في الجمهورية اليمنية وتعزيز الحريات السياسية للنساء والشباب، ووضحت بعض المصطلحات السياسية وآلية المشاركة في العملية الانتخابية وكيفية تأهيل المرأة اليمنية سياسيا وإداريا للمشاركة في الحياة السياسية التي تقبل عليها البلاد في المرحلة المقبلة.